العرب
الأحد 2020/05/17
السنة 42 العدد 11705

المغرب يتجه لتعزيز السياحة الداخلية

دعوة لاكتشاف سحر مراكش وشواطئ أغادير

بعد أن أغلقت المطارات والموانئ أبوابها، باتت حركة السياح المتجهين إلى المغرب مستحيلة خاصة بعد إجراءات الحجر الصحي ما يهدد موسم الصيف بالركود، لذلك سارعت السلطات المسؤولة عن القطاع بإيجاد الحلول البديلة التي تعتمد على تشجيع السياحة الداخلية، حيث أطلقت حملة إعلانية لتذكير المغاربة بمواقع الجذب السياحي في المملكة.

الرباط - تأمل الحكومة المغربية وقطاع السياحة بالمملكة في تشجيع مزيد من المواطنين على استكشاف أسواق مراكش القديمة وشواطئ أغادير هذا العام لتعويض الانهيار في عدد السائحين الأجانب بسبب الجائحة العالمية.

وتحت شعار "على ما نتلاقاو"، أي "إلى أن نلتقي"، أطلقت الحكومة حملة إعلانية عبر شاشات التلفزيون لتذكير المواطنين بمواقع الجذب السياحي العديدة في المملكة.

وتمثل السياحة سبعة في المئة من النشاط الاقتصادي المغربي ويعمل فيها أكثر من نصف مليون شخص وساهمت بنحو ثمانية مليارات دولار في تدفقات العملات الأجنبية العام الماضي حيث زار 13 مليون سائح أجنبي المملكة المغربية.

ويعد المغرب من بين الدول التي تأثرت سياحتها مع انتشار وباء كورونا. قال وزير السياحة المغربي السابق لحسن حداد إن قطاع السياحة المغربي شهد خسائر كبيرة، وصلت لنحو 90 في المئة، فيما تم تسريح نحو 75 في المئة من العاملين بالقطاع.

وتوقع أن تكون عودة السياحة خلال العام الجاري غير واعدة، خاصة أن المغرب يعتمد على السياحة الأوروبية.

وأوضح أن وزارة السياحة بحثت العديد من الخيارات لإنقاذ الموسم من بينها تشجيع السياحة الداخلية.

وقالت نادية فتاح العلوي وزيرة السياحة "نحن مدركون أنه لن يكون هناك سياح أجانب هذا الصيف"، مضيفة أن تشجيع السياحة الداخلية هو نقطة البداية لإعادة فتح القطاع.

ويفضل المصطافون المغاربة التوجه إلى مدن الشمال لقضاء عطلة الصيف، كطنجة وتطوان وأصيلة والفنيدق والحسيمة، وهي مدن ساحلية تتميز باعتدال طقسها في الوقت الذي يشهد فيه ارتفاعا في درجات الحرارة.

وأشارت دراسة أجراها موقع ترافل نيوز في 2019، إلى أن 45 في المئة من المغاربة يقضون عطلتهم في منزل الأهل أو أحد الأصدقاء، في المقابل 80 في المئة منهم يقصدون الفنادق، و70 في المئة يقطنون في شقق أو فيلات للإيجار، أما حوالي 30 في المئة فهم يتوجهون إلى شققهم أو منازلهم الصيفية الخاصة.

وفي كل موسم يعرب المغاربة عن استيائهم من الارتفاع الكبير الذي تشهده أسعار الوحدات الفندقية وكراء المنزل في موسم الصيف الذي يعتبر موسم الذروة.

ويقول مدير المعهد الدولي للسياحة بطنجة عدنان أفقير إن "الارتفاع في أسعار الإيجارات والفنادق في هذه المدن، وأن تركز السياحة خلال فصل محدد، يمكن أن يسبب ضغطا يؤثر على جودة الخدمات وارتفاع الأسعار"، مشيرا إلى أن عددا من المواطنين لم يتأقلموا بعد مع السفر خلال باقي فصول السنة.

وأمام ارتفاع الأسعار التي تفوق أحيانا الدول الأوروبية المجاورة يختار بعض المغاربة التوجه إلى الجارة إسبانيا التي تقدم عروضا سياحية مناسبة أكثر خاصة في مدن الجنوب، وأقل ثمنا من مدن سياحية مغربية، بالإضافة إلى عامل القرب، إذ يقوم عدد من المغاربة بالسفر إلى إسبانيا على متن سياراتهم الخاصة عبر البواخر.

> عودة السياح إلى المغرب خلال العام الجاري غير واعدة، خاصة أن المملكة تعتمد على السياحة الأوروبية

وتكشف معطيات إسبانية رسمية أن عدد السياح المغاربة الذين زاروها قارب المليون سائح في 2018.

ويقضي المغاربة عطلهم في دول أخرى أيضا مثل البرتغال وإيطاليا وتركيا وبلدان آسيوية لا تطلب التأشيرة من أجل زيارتها.

وتسببت الأزمة وإجراءات العزل العام الكاملة وإغلاق الحدود وإيقاف النقل الجوي للمسافرين منذ مارس الماضي في خفض دخل العديد من العاملين، وبالتالي أدت إلى الحد من ميزانياتهم التي كانوا يخصصونها لتمضية العطلات، كما أن معظم الفنادق غالبا ما لا تتناسب مع احتياجات وموارد الأُسر المغربية. وتمثل السياحة الداخلية 30 في المئة من عدد نزلاء الفنادق، ويسافر نحو مليون مغربي للخارج كل عام حيث ينفقون نحو ملياري دولار.

وقال حسن زلماط، رئيس الفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية، إن الشقق الفندقية التي بها أحواض سباحة قد تكون أكثر ملاءمة للمغاربة مقارنة بالغرف التي توفرها معظم الفنادق. وحث الحكومة على منح العاملين في الدولة بدلات للإقامة في الفنادق.

وقالت نبيلة ضريف، وهي موظفة تقيم في الرباط، إنها تتمنى من الفنادق في المغرب تخفيض أسعارها إن كانت تريد جذب المزيد من السياح المغاربة، مضيفة أنها تفكر في قضاء الصيف في وجهة "هادئة وسط الطبيعة" بدلا من السفر إلى إسبانيا.

واتخذت وزارة السياحة بعض الإجراءات والتحفيزات؛ منها إطلاق بطاقات السفر مع إعفاء ضريبي ودعم مالي لتشجيع المغاربة على استهلاك المنتوج السياحي الوطني.

كما قامت الدولة بتأجيل الضرائب وطلبت من البنوك إرجاء بعض الديون المستحقة على الشركات المتضررة من الجائحة إلى آخر يونيو، فيما استفاد الموظفون المتوقفون مؤقتا عن العمل من دعم قيمته 2000 درهم (200 دولار) شهريا خلال نفس الفترة.

وأعلنت الوزارة أيضا أنها بصدد "تكثيف الجهود للنهوض بالنقل الجوي"، مشددة على أنها قررت "إطلاق حملات ترويجية رقمية ودعم مهنيي القطاع للولوج إلى الوسائل الرقمية واستعمالها لترويج الوجهات".

ومع الرفع التدريجي من التدابير الوقائية، ستعمل الوزارة على عقد مشاورات من أجل إبرام اتفاقيات مع أهم منظمي الرحلات السياحية على المستوى العالمي لإعادة تفعيل الطلب السياحي الخارجي، مؤكدة التزامها بدعم ومواكبة الفاعلين والمهنيين.

وحسب الوزارة المعنية، فور انتهاء جائحة كورونا، سيلزم على مهنيي قطاع السياحة رفع تحدي الاستئناف السريع للنشاط السياحي، وذلك عبر تحسين تنافسيتهم ومعارفهم، مشيرة إلى أنها طورت آليتين تم وضعهما رهن إشارة المهنيين.

وأوضحت الوزارة أن الآلية الأولى تهم منصة رقمية لمواكبة المهنيين عبر عرض تكوينات رقمية في عدد من المجالات، تتعلق بالجودة والابتكار والقدرة التجارية. والآلية الثانية تتجسد في "حل رقمي لتقييم كفاءات المرشدين السياحيين المعتمدين لوضع برنامج تكوين رقمي خاص بهذه الفئة".

شواطئ مختلفة في أغادير

عالم من الأسرار في ساحة الفنا

مراكش مدينة زاهية

الاتحاد الأوروبي يخطط لإنقاذ عطل الأوروبيين الصيفية

بروكسل - شجّع الاتحاد الأوروبي الأربعاء الـ27 على فتح حدودها الداخلية لإنقاذ العطل الصيفية للملايين من الأوروبيين، وتجنّب غرق القطاع السياحي الذي تضرر كثيرا جراء تفشي فايروس كورونا.

وخلت المتاحف والشواطئ والساحات من الزوار في أوروبا منذ توقف حركة السفر بالكامل تقريبا مما أدى إلى خسارة وظائف وأثر تأثيرا ساحقا على قطاعي الطيران والسياحة وقوض مبدأ حرية الحركة داخل أوروبا.

وقالت نائبة رئيسة المفوضية الدنماركية مارغريت فيستاغر في مؤتمر صحافي في بروكسل "لن يكون الصيف عاديا، لكن إذا بذلنا جميعا جهودا، لن يكون علينا تمضية الصيف عالقين في المنزل أو أننا لن نخسر الصيف بالكامل بالنسبة للقطاع السياحي".

وتسعى المفوضية الأوروبية إلى دفع الدول الأوروبية إلى أن ترفع تدريجيا القيود والتدابير المشددة التي فرضتها لمواجهة تفشي فايروس كورونا المستجدّ.

وكان تأثير الوباء على السفر شديدا على نحو خاص، حيث تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تتراوح خسائر القطاع هذا العام بين 280 و420 مليار يورو في ظل تراجع عدد المسافرين في الرحلات الدولية بما يتراوح بين 20 و30 في المئة.

وقالت المفوضية إن "السياحة الداخلية وبين دول الاتحاد الأوروبي ستكون هي السائدة على المدى القصير".

وفي بيان لها قالت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية يلفا يوهانسون "إن رفع قيود السفر سيتم بطريقة تدريجية ومنسقة.. نحن بحاجة إلى استعادة الوضع الطبيعي لحركة حرية التنقل عبر فضاء شنغن، ذلك هو هدفنا الأول بمجرد أن يسمح الوضع الصحي بذلك"، مؤكدة أن "تخفيف هذه القيود المحلية المختلفة سيستغرق بعض الوقت، لكننا نستطيع تحقيق ذلك".

وأضافت "يجب رفع القيود المفروضة على حرية الحركة والضوابط على الحدود الداخلية تدريجيا قبل أن نتمكن من إزالة القيود عبر الحدود الخارجية وضمان وصول رعايا دول أخرى إلى الاتحاد الأوروبي".

ووعد المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية الإيطالي الجنسية باولو جينتيلوني خلال مقابلة صحافية الأربعاء أنه "سيكون لدينا موسم سياحي هذا الصيف، حتى لو أنه سيكون مع تدابير للسلامة وقيود لم تكن موجودة العام الماضي".

ووضعت ألمانيا، كما فرنسا والنمسا وسويسرا، لنفسها هدفا واضحا هو العودة إلى حرية التنقل في أوروبا اعتبارا من منتصف يونيو، كما أعلنت أن تدابير المراقبة على الحدود ستخفف اعتبارا من 16 من هذا الشهر.

وقال وزير الصحة الكرواتي جاري كابيلي إن كرواتيا تتوقع فتح حدودها أمام السائحين من مواطني سلوفينيا في غضون أيام والجنسيات الأخرى من الاتحاد الأوروبي في موعد أقصاه 15 يونيو.

في المقابل أثار إعلان النمسا ردود فعل أوروبية بعد أن أعلن المستشار النمساوي سيباستيان كورز أنه ينوي إعادة فتح حدود النمسا، لكن لدول آمنة مثل ألمانيا وجمهورية التشيك، حيث يسعى لتشجيع السياح على قضاء الصيف في بلاده.

وقالت وزيرة السياحة النمساوية إليزابيث كويستينغر إن "الحدود المغلقة لا يمكن أن تكون حالة مستمرة. لقد دفعنا دائما من أجل النظر في كيفية وشروط إعادة فتح الحدود".

وحذرت مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي من سياسة التمييز ما بين دول مواطني دول الاتحاد.

وتدعو المفوضية الأوروبية إلى أن يتمّ التعامل بالطريقة ذاتها بين الدول التي لديها وضع وبائي مشابه وتتبنى التدابير الوقائية نفسها، وعلى سبيل المثال إذا فتحت النمسا حدودها مع ألمانيا، فيجب أن تقوم ألمانيا بالمثل مع الجمهورية التشيكية إذا كان وضع هذه الدولة مشابها لوضع ألمانيا.

وكذلك بالنسبة لدولة تفتح حدودها مع دولة أخرى، فعليها القيام بذلك لكل سكان هذا البلد إذا كانت لديهم الجنسية أم لا.

وبالنسبة للذين يرغبون في تمضية عطلهم الصيفية خارج دولهم، تعتزم المفوضية الأوروبية بحلول الصيف إعداد موقع إلكتروني تُنشر عليه معلومات آنية حول الوضع على الحدود بالإضافة إلى الأوضاع في كل المناطق السياحية.

أما بالنسبة إلى بعض دول جنوب أوروبا، إيطاليا وإسبانيا الأكثر تضررا بالوباء في المنطقة بالإضافة إلى اليونان والبرتغال، يبقى المهمّ الحدّ من الأضرار بأكبر قدر ممكن.

وتعتمد هذه الدول كثيرا على القطاع السياحي. وإذا غاب السياح عن شواطئها، فإن وضعها الاقتصادي السيء في الأصل، سيتفاقم، لكن بعضها لا تتعجل بعض الدول السماح بقدوم السائحين بأعداد كبيرة.

وقال مصدران بوزارة الخارجية الإسبانية إن إسبانيا تعتزم مواصلة غلق حدودها أمام معظم المسافرين حتى يوليو.

> رفع قيود السفر في أوروبا سيتم بطريقة تدريجية ومنسقة لاستعادة حركة حرية التنقل عبر فضاء شنغن

وقالت المفوضية إن شركات الطيران والمطارات يجب أن تصر على أن يضع الركاب الكمامات، لكن لا حاجة لترك مقاعد الصف الأوسط شاغرة على متن الطائرات.

وأضافت أنه يتعين السماح للناس بارتياد الفنادق والأكل في المطاعم والذهاب إلى الشواطئ، لكنها نبهت إلى أن هذا الوضع سيتغير إذا كانت هناك موجة جديدة للعدوى.

وتابعت "إلى أن يتوفر لقاح أو علاج، يتعين الموازنة بين الاحتياجات والفوائد من السفر والسياحة ومخاطر تسهيل انتشار الفايروس مما قد يؤدي إلى زيادة الحالات مرة أخرى وربما عودة إجراءات العزل".

عودة السفر أولى الإجراءات